

الرسالة

فقال : فهل من حُجَّةٍ تُفَرِّقُ بين الخبر والشهادة سوى الاتِّباع ؟ .
قلتُ : نعم ما لا أعلمُ من أهل العلم فيه مُخالفًا .
[ص 391] قال : وما هو ؟ .

قلتُ : العدْلُ يكون جائزَ الشهادة في أمورٍ مَرْدُودُهَا في أمورٍ .
قال : فأينَ هو مَرْدُودُهَا ؟ .

قلتُ : إذا شَهِدَ في مَوْضِعٍ يَجْرُؤُ به إلى نَفْسِهِ زيادةً مِنْ أَيِّ وَجْهِ ما كان الجَرُّ أو يَدْفَعُ بها عن نفسه غُرْمًا أو إلى وَلَدِهِ أو وَالِدِهِ أو يَدْفَعُ بها عَنْهُمَا ومواضع الطَّائِنِ سِوَاهَا .

وفيه في الشهادة : أنَّ الشَّاهِدَ إنما يَشْهَدُ بها على واحدٍ لِيُلازِمَهُ غُرْمًا أو عُقُوبَةً وللرجل لِيُؤْخَذَ له غُرْمٌ أو عقوبة [ص 392] وهو خَلِيٌّ مما لَزِمَ غَيْرَهُ مِنْ غُرْمٍ غيرِ داخلٍ في غُرْمِهِ ولا عقوبته ولا العارِ الذي لزمه ولعله يجرُّ ذلك إلى مَنْ لَعَلَّاهُ أن يكون أشدَّ تَحَامُلًا له منه لَوَلَدَهُ أو وَالِدَهُ فَيُقْبِلُ شهادتهُ لأنه لا طِنَّةَ طَاهِرَةٍ كَطِنَّتِهِ في نَفْسِهِ وولده ووالده وغير ذلك مما يَبِينُ فيه مِنْ مَوَاضِعِ الطَّائِنِ .

والمُحَدَّثُ بما يُحِلُّ ويَحَرِّم لا يجرُّ إلى نفسه ولا إلى غيره ولا يَدْفَعُ عنها ولا عن غيره شيئاً مما يَتَمَوَّسَلُ الناسُ ولا مما فيه عقوبةٌ عليهم ولا لهم وهو وَمَنْ حَدَّثَهُ ذلك الحديث من المسلمين : سواءٌ إن كان بأمرٍ يُحِلُّ أو يُحَرِّم فهو شريكُ العامَّةِ فيه لا تختلف حالاته فيه فيكون طَائِنًا مَرَّةً مَرْدُودَ الخبر وغيرَ طنينٍ أُخْرَى مَقْبُولَ الخبر كما تختلف حال الشاهد لعوامِّ المسلمين وخواصِّهم .

[ص 393] وللناس حالاتٌ تكون أخبارُهم فيها أصحَّ وأُخْرَى أن يَحْضُرَهَا النَّاقِوَى منها في أُخْرَى وَنَيْسَاتُ ذَوِي النِّيسَاتِ فيها أصحُّ وفكرُهم فيها أَدْوَمُ وغفلتُهم أقلُّ وتلك عند خوف الموت بالمرض والسفر وعند ذِكْرِهِ وغير تلك الحالات من الحالات المُنْدَبِّهَةِ عَنِ الْغَفْلَةِ .

فقلتُ له : قد يكون غيرُ ذي الصِّدْقِ مِنَ المسلمين صادقاً في هذه الحالات وفي أن يُؤْثَمَنَّ على خبر فيُرى أنه يُعْتَمَدُ على خبره فيه فيَصْدَقُ غَايَةَ الصِّدْقِ إن لم يكن تقوى فحَيْدَاءً مِنْ أن يُنْصَبَ لأمانةٍ في خبر لا يَدْفَعُ به عن نفسه ولا يَجْرُؤُ إليها : ثم يَكْذِبُ بَعْدَهُ أو يَدْعُ التحفُّظَ في بعض الصدق فيه .

[ص 394] فإذا كان موجوداً في العامة وفي أهل الكذب الحالات يُصدّقون فيها الصدق الذي تطيب به نفس المحدثين : كان أهل التقوى والصدق في كل حالاتهم أولى أن يتحفظوا عند أولى الأمور بهم أن يتحفظوا عندها في أنهم وضّعوا مَوْضِعَ الأمانة ونُصِبُوا أَعْلَامًا لِلدِّينِ وكانوا عَالِمِينَ بما أَلْزَمَهُمُ الْإِثْمُ مِنَ الصدق في كلّ أَمْرٍ وأن الحديث في الحلال والحرام أَعْلَى الأمور وأَبْعَدُهَا مِنْ أن يكون فيه موضعُ طِنَّةٍ وقد قُدِّمَ إليهم في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشيء لم يُقَدِّمَ إليهم في غيره فوُضِعَ على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النار .

عبد العزيز .

عن " محمد بن عجلان " عن " عبد الوهّاب بن [ص 395] بُخْتِ " عن " عبد الواحد النمّري " عن " واثلة بن الأسقع " عن النبي قال : " إِنَّ أَوْفَرَ الْفِرَى مَنْ قَوَّ لَدُنِي مَا لَمْ أَقُلْ وَمَنْ أَرَى عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَى وَمَنْ ادَّعَى إِلَيَّ غَيْرَ أَبِيهِ " (1) .

[ص 396] " عبد العزيز " عن " محمد بن عمرو " عن " أبي سلمة " عن " أبي هريرة " أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : " مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلَا يَتَذَيَّبُ أَ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ " (2) .

يحيى بن سُلَيْمٍ .

عن " عبيد الله بن عمر " عن " أبي بكر بن سالم " عن " سالم " عن " ابن عمر " أن النبي قال : " إِنَّ السَّذِيَّ يَكْذِبُ عَلَيَّ يُبْنِي لَهُ بَيْتٌ فِي النَّارِ " (3) .

[ص 397] حدثنا " عمرو بن أبي سلمة " عن " عبد العزيز بن محمد " عن " أُسَيْدِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ " عن أمه قالت : قلتُ " لأبي قتادة " : مَا لَكَ لَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ كَمَا يُحَدِّثُ النَّاسُ عَنْهُ ؟ قالت : فقال : " أَبُو قَتَادَةَ " سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلَا يَلْتَمِسْ لِحْذِيهِ مَصْجَعًا مِنَ النَّارِ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم يَقُولُ ذَلِكَ وَيَمْسَحُ الْأَرْضَ بِيَدِهِ " (4) .

سفيان .

عن " محمد بن عمرو " عن " أبي سلمة " عن " أبي هريرة " أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : " حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ [ص 398] وَحَدِّثُوا عَنِّْي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ " (5) .

وهذا أشدُّ حديثٍ رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لا نقبل حديثًا إلاّ مِنْ ثِقَةٍ ونعرف صدق مَنْ حَمَلَ الحديثَ مِنْ حينِ ابْتَدَأَ إِلَى أَنْ يُبْلَغَ بِهِ مُنْذَرَتَهَا .

-
- (1) رواه البخاري كتاب المناقب . باب : نسبة اليمن إلى إسماعيل . رقم 3318 ، وأحمد في مسند الشاميين 4 / 106 والشافعي في المسند 650 .
- (2) هذا حديث متواتر روي بألفاظ كثيرة عن عدد من الصحابة .
- (3) إسناده صحيح ورواه أحمد من هذا الطريق رقم 4742 - 5798 - 6309 .
- (4) ذكره في كنز العمال وعزاه للشافعي والبيهقي في المعرفة (29226) .
- (5) روي عن عدد من الصحابة بأسانيد صحاح رواه أحمد عن أبي هريرة 11108 ومواضع